مجتمع

ربع الأسر اليمنية مهدَّد بالجوع

أعلن المجلس النرويجي للاجئين في بيان أن 25% من الأسر اليمنية باتت مهددة بالجوع، بعد فقدان دخلها بالكامل من جراء كورونا. وقال البيان إن «واحدة من كل أربع أسر يمنية تمت مقابلتها مهددة بالجوع بعد فقدان دخلها بالكامل منذ انتشار كورونا في البلاد في إبريل/ نيسان الماضي». أضاف: «يُدفع ملايين اليمنيين الذين يواجهون مستويات خطيرة من الجوع إلى مستوى الفقر المدقع، و94% من العائلات أفادت بأن الطعام يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة إليها، فيما قال نصف المستطلعة آراؤهم إنهم فقدوا نصف دخلهم في ظل ارتفاع الأسعار». (الأناضول)

زلزال بقوة 7,8 درجات يضرب ألاسكا

ضرب زلزال بقوة 7,8 درجات شبه جزيرة ألاسكا. وأصدرت الحكومة تحذيرات بوقوع تسونامي في جنوب ألاسكا وشبه جزيرة ألاسكا وجزر أليوت، ما دفعها إلى إصدار تحذيرات للسكان بالتوجه إلى المناطق المرتفعة، إلا أنها عادت وألغت هذه التحذيرات بعد ساعتين من وقوع الزلزال. وفقاً لهيئة المسح الجيولوجي الأميركي، ضرب زلزال بقوة 7,8 درجات المنطقة على عمق 28 كيلومتراً، وعلى بعد 105 كيلومترات جنوب شرق بيريفيل بألاسكا. وقالت الهيئة إن المنطقة شهدت منذ عام 1900 ستة زلازل أخرى بقوة 7 درجات. (أسوشييتد برس)

الأزمة في سجون الطرفين المسيطرين (عبد الله دوما/ فرانس برس)

كورونا في سجون ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يواجه نزلاء السجون الليبية خطر تفشي وباء كورونا في ظل ظروف إقامة سيئة وإهمال حكومي متزايد على خلفية انتشار المعتقلات والسجون خارج سلطتها. وبالرغم من إعلان وزارة العدل بحكومة الوفاق، في مارس/ آذار الماضي، عن إطلاق سراح أكثر من 400 سجين لمنع تفشي الوباء بينهم، فإنّ وزارتي عدل حكومتي طرابلس وطبرق لم تعلنا عن مستجدات أوضاع نزلاء السجون الرسمية التابعة لهما. هذا الوضع يشكل قلقاً متزايداً لدى جابر القرمادي، العضو بجمعية الرقيب الحقوقية الأهلية. يؤكد القرمادي، لـ«العربي الجديد» أنّ الجهات الدولية من منظمات أممية وإنسانية لديها من يؤكد سوء أوضاع السجناء في البلاد، سواء تلك التابعة لحكومة الوفاق في طرابلس أو التابعة لمعسكر قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في شرق البلاد، علاوة على عشرات السجون التي تخضع لسلطة المليشيات، لكنّها لم تعلن عن موقف قد يشكل عامل ضغط على سلطات البلاد المنقسمة لإنقاذ أرواح السجناء.

ويتبع سلطة حكومة الوفاق عدد من السجون أبرزها سجن الجديدة والرويمي في طرابلس، كما يعتبر سجن قرنادة القريب من شحات، شرقي البلاد، أشهر السجون الخاضعة لسلطة حفتر، وسبق أن عبرت منظمات دولية عن قلقها بشأن الأوضاع السيئة للسجناء. وبينما يؤكد القرمادي أنّ جمعيته خاطبت الجهات العدلية والسياسية في ليبيا، غرباً وشرقاً، بضرورة الكشف عن أوضاع السجناء ووضع التدابير الواقية لهم من تفشي الوباء، يؤكد خليفة نويجي، والد أحد نزلاء سجون شرقي ليبيا، أنّه لا يعلم مصير ابنه، النزيل بسجن قرنادة، منذ يناير/ كانون الثاني الماضي. ويقول نويجي لـ«العربي الجديد» إنّه خاطب عدداً من الجمعيات الحقوقية الليبية بشأن وضع ابنه، الذي تأكد لديه أنّه ما زال على قيد الحياة داخل السجن من دون أن يحال إلى القضاء حتى الآن، مؤكداً أنّ أيّ جهة حقوقية لم تعتنِ بقضية السجناء ومواجهتهم خطر الوباء العالمي.

لجان مكافحة كورونا، التابعة لسلطتي طرابلس وطبرق، لا تولي اهتماماً لقضية نزلاء السجون، كما لم تشر إلى أنّ حملتها الموسعة التي أطلقتها منذ أسابيع، لأخذ عينات عشوائية، تشمل السجون أيضاً. وبالرغم من التطمينات التي يؤكد عليها جابر وريث، الضابط بالشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل بطرابلس، بشأن أوضاع السجون في طرابلس وتأكيده أيضاً على خلوّهم من أيّ إصابات بالمرض، فالقرمادي يتساءل عن كيفية محافظة القائمين على السجون على الإجراءات الاحترازية، ومن بينها التباعد أو عدم الاختلاط مع الزائرين. ويقول وريث لـ«العربي الجديد» إنّ سلطات حكومة الوفاق أعلنت عن إطلاق سراح 466 سجيناً ضمن إجراءات منع تفشي المرض داخل السجون، كما لم تتوقف عن توزيع المعدات والتجهيزات الطبية والوقائية على مؤسسات الإصلاح الخاصة بها، ومن بينها الأغطية الجديدة ومطهرات اليدين ومعقمات وتجهيزات أخرى. لكنّ القرمادي يشير إلى أنّ القرارات صدرت منذ مارس/ آذار الماضي، لكن ليس هناك ما يؤكد تنفيذها من جانب، ومن جانب آخر يتساءل عن نسبة الذين أطلق سراحهم من مجمل نزلاء السجون، كما أنّ قرارات الإفراج توقفت. بدوره، يلفت الناشط المدني، عقيلة الأطرش، إلى أنّ تقارير الأمم المتحدة المتعاقبة التي أثبتت عنفاً ضد السجناء وانتهاكاً لحقوقهم في سجون خارج سلطة الدولة قد يزيد من احتمالات الخطر بشأن أوضاعهم الصحية، مضيفاً أنّ «ميليشيات خارج القانون تمارس أبشع أنواع التعذيب من الطبيعي ألاّ توفر ظروفاً صحية ملائمة لهم». ويطالب الأطرش عبر «العربي الجديد» بضرورة التفات المجتمع الدولي وسلطات البلاد إلى وضع نزلاء السجون الخاصة بالمليشيات، مؤكداً أنّهم يواجهون مصيراً غامضاً، وأنّ تفشي المرض بينهم قد يكون كبيراً. ويتساءل: «من يراقب سجون الدولة نفسها في مناطق بعيدة مثل سبها، وكيف ستصلها سلطات الطرفين في البلاد لتوفر لنزلائها ظروفاً صحية تحميهم من خطر الوباء؟».

سجينات طرابلس

يقول الناشط المدني، عقيلة الأطرش، إنّه بسبب ظروف الحرب والانقسام السياسي والأمني في ليبيا، أعداد نزلاء السجون في البلاد، مجهولة، كما انّ عدد السجون نفسها غير معروف. ويؤكد الأطرش، وهو سجين سابق في قرنادة، انّ السجن غير مجهز لمواجهة تفشي الفيروس. كذلك، يشدد على ضرورة حماية السجينات، في سجون طرابلس لا سيما سجن الجديدة الذي يضم 40 امرأة بعضهن أرامل ويصطحبن أطفالهن.

مزاج

لقاء الصدفة

يوسف حاج علي

يسألني جاري العجوز، كلما التقيت به صدفة في المصعد، عن موعد «الانهيار الكبير» في لبنان، فأكتفي بالابتسام طالما أنني لا أملك إجابة واضحة لهذا السؤال الذي يؤرق معظم اللبنانيين. لكن سؤال جاري العجوز يأخذني في التفكير بعيداً حول معنى هذا المصطلح. فإذا كان كل ما نعيشه يومياً من انهيارات في المنظومة الاجتماعية والخدمات، من تقنين التيار الكهربائي وانقطاع الخطوط الهاتفية الخلوية وخدمة الإنترنت وشحّ المازوت وانهيار العملة الوطنية أمام الدولار الأميركي والارتفاع المهول في أسعار السلع، فما تراه يكون الانهيار الكبير حينها؟

جاري العجوز، ومن هم في سنّه، من جيل عاش الرخاء والبحبوحة الاقتصادية التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية (1975- 1990) وما تقاطع فيها من صراعات محلية وعربية ودولية، ما زالت آثارها ونتائجها مستمرة إلى اليوم.

يخبرني دائماً في لقاء الصدفة بيننا، عن لبنانيين لم يهتموا يوماً بالعمل في إدارات الدولة مهما كانت الطبقة الاجتماعية التي انتموا إليها متواضعة. يخبرني عن لبنانيين فضلوا دائماً العمل الخاص والحرّ على وظيفة رسمية بمخصصات مختلفة. يخبرني عن لبنانيين كانوا يحصلون على تأشيرات إلى كل بلدان الدنيا من دون تحقيقات مكثفة وريبة وشك بخلفياتهم أو بدوافعهم لزيارة تلك البلاد.

ويروح جاري العجوز يخبّر ويخبّر بحسرة عن بلد، كأنه في دنيا أخرى وليس البلد نفسه الذي نعيش كلانا فيه. لكنه في كل مرة يختم حديثه المشوّق، بجملة شبه موحدة، تحمل الكثير من التوجّس والشك حول مصير الأيام المقبلة.

ويحدث أحياناً أن ألتقي بجاري الآخر، المراهق، في المصعد أيضاً، والذي تختلف هواجسه عن هواجس جاري العجوز، لكنها تلتقي معها في جانب ما. يسألني جاري المراهق طوال الوقت عن موعد اندلاع الحرب الآتية، قاصداً الحرب الأهلية. فأبتسم ابتسامة صفراء، لكني أؤكد من دون أن تكون لدي أي معطيات أو معلومات حقيقية، أن أي حرب أهلية لن تندلع قريباً. لكن جاري المراهق لا يصدق هذا الكلام. بل يضحك ويعيد التأكيد على أن الحرب الأهلية واقعة لا محالة، وأن كل ما يحدث من انهيارات يومية ما هو إلا إشارات إلى دنوّ ساعتها. يقولها بنبرة الواثق من أن هذا الأمر سيتحقق بشكل قاطع، في ساعة أو في أخرى، وأنه يجب «أن نستعد لها»، من دون أن يكشف عن معنى هذا الاستعداد.

لكن التيار الكهربائي بات ينقطع بشكل دائم في الأيام الأخيرة، ولم أعد ألتقي بجاري العجوز ولا بجاري المراهق في المصعد ليخبراني عن هواجسهما. وبالعادة لا يطيق الناس الكلام عند صعود السلالم.

جدال دائم حول المال كسبب للسعادة

هناك عوامل كثيرة تحدد السعادة وتؤدي إليها، لكنّ أحدها لطالما أثار جدالاً على مرّ السنين، وهو المال. وفي حين يقول المثل القديم إنّ المال لا يشتري السعادة، تشير دراسات أخيرة إلى أنّه كلما ازداد دخلك ازدادت سعادتك، بحسب موقع «بغ ثينك».

في تحليل جديد لأكثر من 40 ألف أميركي في الثلاثين وما فوق، توصلت أستاذة علم النفس، في جامعة «سان دييغو»، جين تواينج، إلى أنّ هناك علاقة أكثر عمقاً بين المال والسعادة. ونظراً إلى أنّ بيانات المسح امتدت على مدى خمسة عقود، من عام 1972 إلى عام 2016، تمكنت أيضاً مع زميل لها، من معرفة ما إذا كان الرابط بين المال والسعادة قد تغير على مرّ السنين في الولايات المتحدة على الأقل، ليتبين أنّ المال والسعادة اليوم، مرتبطان بقوة أكبر مما كانا عليه في الماضي، بل يبدو أنّ المثل القديم انعكس، وبات المال يشتري السعادة أكثر من ذي قبل بكثير، لكنّ المال نفسه مرتبط أيضاً بالشهادات الجامعية، كونها تفتح باب الوظائف ذات الدخل المرتفع، خصوصاً في عالم اليوم. بين الأميركيين البيض في السبعينيات، كان من المحتمل أن يقول الراشدون الحاصلون على شهادة جامعية أو غير الحاصلين، إنّهم «سعداء جداً» (40 في المائة). لكن، بحلول عام 2010، كانت هناك فجوة تعليمية في السعادة، إذ إنّ 29 في المائة فقط ممن لم يحصلوا على شهادة جامعية قالوا إنّهم سعداء، مقارنة مع 40 في المائة ممن حصلوا على درجة علمية. ومن جهتهم، ازدادت سعادة الأميركيين السود المتعلمين وأصحاب الدخل المرتفع، منذ السبعينيات حتى العقد الثاني من الألفية الحالية. وعموماً، تبين أنّ أفراد العينة الذين يجنون 160 ألف دولار أو أكثر سنوياً في 2020 هم أكثر سعادة من أولئك الذين يجنون ما بين 115 ألف دولار و160 ألف دولار في السبعينيات، وباحتساب التضخم فإنّ 115 ألف دولار عام 1970 تحديداً، تساوي اليوم 763 ألف دولار، فيما تساوي الـ160 ألف دولار اليوم مليوناً و62 ألف دولار، بحسب مؤشرات السوق.

تجدر الإشارة إلى أنّه في عام 2015، توصلت دراسة إلى أنّ معدل الوفيات لدى الأميركيين البيض الذين لم يحصلوا على شهادة جامعية آخذ في الازدياد. وكان العديد من هذه الوفيات ما أسماه الباحثون «وفيات اليأس» بما في ذلك الانتحار والجرعات الزائدة من المخدرات، وهو ما يكرس قدرة الانقسام الطبقي على التأسيس لاضطرابات سلوكية لدى الأفراد في الولايات المتحدة، كما هو حاصل اليوم مع خسارة كثيرين وظائفهم في جائحة كورونا.

(عصام سحمراني)

تحقيق

نار المدارس الخاصة

موجة هروب إلى القطاع الحكومي في مصر

دفعت زيادة الرسوم في المدارس الخاصة بمصر، أولياء أمور إلى نقل أبنائهم إلى المدارس الحكومية، وهي المدارس التي هربوا، سابقاً، من اكتظاظها وتدني مستوى التحصيل العلمي فيها، وذلك بسبب الأزمة المعيشية التي خلفها فيروس كورونا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

فوجئ أولياء أمور التلاميذ في مختلف محافظات مصر بقرار وزارة التربية والتعليم زيادة رسوم المدارس الخاصة مرة جديدة بنسبة 7 في المائة للعام الدراسي الجديد، الذي يبدأ رسمياً في 17 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بعد تأجيل انطلاقته لمدة شهر بسبب وباء كورونا العالمي. هذه الزيادة أثارت حالة من الغضب والجدال بين أولياء الأمور، خصوصاً في ظل مطالبة تلك المدارس لهم بدفع القسط الأول في أبعد تقدير خلال شهر أغسطس/ آب المقبل، بالرغم من ظروف البعض الصعبة، والضائقة المعيشية المترافقة مع أزمة كورونا.

وأدت زيادة أقساط المدارس الخاصة إلى هروب كثير من أولياء الأمور بأولادهم إلى المدارس الحكومية، وسط تعنت من الطرفين التربويين، إذ ترفض المدارس الخاصة إخلاء التلاميذ بحجج واهية تعود إلى انخفاض أعداد التلاميذ فيها، بينما تتغلل المدارس الحكومية برفض التلاميذ لعدم توفر أماكن لهم لديها. أما أولياء الأمور فقد اتهموا، بدورهم، وزارة التربية والتعليم بالخيانة، وتركهم فريسة للطرفين، وأنّها تتعاون مع أصحاب المدارس الخاصة على حسابهم، كونها المستفيد الأول من زيادة الرسوم من خلال زيادة الضرائب المفروضة على تلك المدارس.

من جهتهم، يعتبر أصحاب المدارس الخاصة في مصر أنّ تطبيق نظام التعليم الإلكتروني عن بُعد خلال العام الدراسي المقبل، 2020/ 2021، يتطلب تكاليف متزايدة، وهو ما دفعهم لمطالبة أولياء الأمور بسداد رسوم أعلى وفي وقت مبكر قبل بدء العام الدراسي الجديد. لكنّ أولياء الأمور يقولون إنّهم كانوا يأملون من الحكومة تأجيل أقساط الرسوم الدراسية لهذا العام بالكامل، نظراً للظروف المعيشية التي يمرون بها، بما في ذلك تعطل أعمالهم وأثر ذلك على كلّ شيء في حياتهم اليومية بالترافق مع أزمة كورونا. ويؤكد هؤلاء أنّ الزيادة المرتقبة، وهي 7 في المائة، زيادة على الورق فقط، إذ إنّه داخل المدارس قد تصل الزيادة إلى الضعفين، لعدم وجود رقابة حكومية تضبط ما يمكن أن يفعله أصحاب المدارس الخاصة، معتبرين أنّ إجراءات إدارات المدارس الخاصة بزيادة الرسوم، من دون مراعاة ظروفهم الاقتصادية والمعيشية الحالية، تؤذيهم مع أبنائهم.

في المقابل، يكشف مسؤول بارز في وزارة التربية والتعليم في القاهرة، أنّ هناك أزمة كبيرة تواجه المدارس الحكومية في المحافظات المصرية كافة، تتمثل بازدحام الفصول الدراسية بالتلاميذ، وبالتالي فإنّ إدخال تلاميذ جدد إلى هذه الفصول اتين من المدارس الخاصة سيمثل مشكلة خطيرة، إذ يمكن أن يزيد عدد التلاميذ في الفصل الواحد عندها إلى أكثر من 100. وهو ما سوف يؤدي إلى استمرار وجود ثلاث دوامات دراسية خلال اليوم الواحد في عدد من المدارس ببعض المحافظات. ويعتبر أنّ رفض المدارس الحكومية استقبال تلاميذ جدد من المدارس الخاصة مبرر، قائلاً: «هم على حق، فالنقص في الأبنية التعليمية بالمحافظات أمر محير، في الوقت الذي تعلن فيه الوزارة كلّ عام أنّها قامت ببناء عدد من المدارس... وبالرغم من هذه الإعلانات لا انخفاض في أعداد التلاميذ. كذلك، لا توجد أراضٍ خالية لبناء مدارس جديدة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وهو ما يمثل أزمة أخرى بدوره». يضيف المسؤول - الذي يرفض الكشف عن هويته - أنّ زيادة كثافة التلاميذ داخل الفصول في مصر أدت إلى ضعف معدلات التحصيل العلمي، وزيادة الدروس الخصوصية بالتالي وارتفاع أسعارها، لتعويض ما فات التلاميذ داخل المدرسة، وبالتالي نحن بانتظار ما هو أسوأ في العملية التعليمية، خصوصاً في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي. والتقت «العربي الجديد» مع عدد من أولياء الأمور، لمناقشة أزمة زيادة رسوم المدارس الخاصة، وخططهم المستقبلية، خصوصاً لجهة نقل أولادهم من المدارس الخاصة إلى الحكومية، معتبرين أنّ زيادة رسوم المدارس الخاصة، وموعد سداد القسط الأول، قبل ثلاثة أشهر من بداية العام الدراسي الجديد، مبكر جداً نظراً لعدم وضوح رؤية كيفية استمرار العام الدراسي مستقبلاً في ظل الظروف الحالية. وأشاروا إلى أنّ بعض المدارس تتقاضى رسوماً إضافية تحت مسميات مختلفة، منها أنشطة ثقافية ورياضية، ما يجعل الأهل مضطرين للدفع، إذ أصبحت تلك المطالبات باباً آخر للكسب، يقول أحمد عبد الستار، وهو مهندس، إنّ لديه ابنين في الابتدائي والإعدادي بمدرسة خاصة، وقرر نقلهما إلى مدرسة حكومية، كونه مطالباً بسداد 7 آلاف جنيه (437 دولاراً) عنهما خلال الفصل الدراسي الأول، موضحاً أنّ المدارس الخاصة قررت تقديم موعد سداد الرسوم بعدما أيقنت هروب أولياء الأمور عقب الزيادة الجديدة التي قررتها وزارة التربية والتعليم، من دون أيّ اعتبار للظروف الحالية التي تمر بها البلاد، مشيراً إلى أنّه كان من الأجدر ردّ قيمة 25 في المائة كحد أدنى من رسوم العام الدراسي الماضي، أو طرح تلك النسبة من رسوم العام الجديد.

ويشير محمد مهدي، وهو موظف وولي أمر تلميذ ابتدائي في مدرسة خاصة، إلى أنّ «أغلب أولياء الأمور ظروفهم صعبة في الوقت الحالي بسبب جائحة كورونا، وفي الوقت نفسه فوجئت بالمدرسة تطلب مني دفع رسوم العام الدراسي الجديد، بزيادة 600 جنيه (37 دولاراً ونصف) خلال الفصل الدراسي الأول ليصبح مطلوباً مني دفع 3600 جنيه (225 دولاراً)، وحين قررت نقل ابني إلى المدرسة الحكومية واجهت عشرات المشاكل ما بين مادية وأوراق ومستندات، ورفض المدرسة الحكومية قبول ابني بالرغم من كونها قريبة جداً من مكان سكني».

وتنتقد إيمان علي، وهي ربة منزل، قرار زيادة المدارس الخاصة رسومها، في الوقت الذي لم تصدر أيّ جهة حكومية داخل البلاد إعلاناً عن انتهاء جائحة كورونا، ولا يدري أحد كيف ستنتظم الدراسة، مشيرة إلى أنّ ولي الأمر يعيش في أزمة فالمدرسة تلزمه بدفع جزء من الرسوم، وهناك قائمة طلبات ملزمة يطلبها المعلمون بالمدارس تتنوع بين أدوات للأنشطة، بالإضافة إلى عدم وجود قرارات رسمية نافذة وملزمة تحميهم من مؤسسات تعليمية تحولت إلى مؤسسات تجارية ترتكز في عملها على مبدأ العرض والطلب، بعيداً عن أيّ معطيات تعليمية وتربوية.

خلال امتحانات الثانوية العامة الأخيرة (زياد أحمد/ Getty)

%7

هي الزيادة التي أقرتها وزارة التربية والتعليم في مصر على الرسوم المدرسية للتلاميذ في المدارس الخاصة

إصابات كورونا تتجاوز 15 مليوناً

للحدث ـ **العربي الجديد**

تجاوزت الإصابات بفيروس كورونا الجديد حول العالم، أمس الأربعاء، 15 مليوناً، مع تسارع وتيرة الجائحة واستمرار انقسام الدول بشأن سبل التعامل مع الأزمة. وفي الولايات المتحدة، التي سجلت أعلى عدد من الإصابات في العالم، ببلغ نحو 4 ملايين، حذر الرئيس دونالد ترامب من أنّ «الوضع سيزداد سوءاً على الأرجح، قبل أن تتحسن الأمور». وبينما تمثل الولايات المتحدة والبرازيل والهند وروسيا وجنوب أفريقيا أعلى خمس دول في عدد الإصابات، فإنّ أسرع وتيرة لانتشار الفيروس هي في الأميركتين، إذ جرى تسجيل أكثر من نصف حالات العدوى في العالم ونصف الوفيات. ويمثل مجمل الإصابات بكورونا ما لا يقل عن ثلاثة أمثال عدد المصابين بالإنفلونزا الحادة سنوياً، وفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، في حين أنّ عدد الوفيات الذي تخطى 620 ألفاً في سبعة أشهر قريب من أعلى مستوى لحالات الوفاة الناجمة عن الإنفلونزا سنوياً.

بوليفيا: سحب 400 جثة من الشوارع والمنازل في 5 أيام

نزهة في نيويورك (اليكسي روزينفيلد/ Getty)

بالعودة إلى تعامل الدول مع الجائحة، لجأت بعضها إلى إعادة فرض إجراءات تباعد اجتماعي صارمة، في حين خفّفت أخرى من القيود. وبعد تراجع شعبيته بسبب طريقة تعامله مع الجائحة وتهوينه من شأن الخطر في مراحله الأولى، أدلى ترامب بتصريحات تمثل تحولاً في الخطاب والنبرة، حث فيها الأميركيين على وضع الكمامات. وفي البرازيل، أظهرت الفحوص إصابة أكثر من مليونين و200 ألف شخص بالفيروس، من بينهم الرئيس جايير بولسونارو، وتوفي أكثر من 82 ألفاً. أما الهند، التي سجلت أكثر من مليون إصابة، فقد أعلنت، أمس الأربعاء، تسجيل نحو 40 ألف إصابة جديدة. ودخل وزيران في جنوب أفريقيا المستشفى لإصابتهما بالفيروس، فيما بلغ إجمالي عدد حالات الإصابة المؤكدة في أكبر بلد صناعي في أفريقيا نحو 380 ألفاً، والوفيات أكثر من 5250. وفي إسبانيا، أصبح عدد المسموح لهم بارتياد شواطئ برشلونة محدوداً، بعد تدفق حشود عليها في عطلة نهاية الأسبوع، بالرغم من إرشادات تطالبهم بالبقاء في المنازل. وفي أستراليا، أمرت السلطات سكان ملبورن، ثاني أكبر مدن البلاد، بوضع الكمامات في الأماكن العامة اعتباراً من أمس الأربعاء، بعد تسجيل عدد قياسي مرتفع من الإصابات تجاوز 500 في يوم واحد.

من جهتها، أعلنت الصين، البؤرة الأولى لتفشي الوباء في ديسمبر/كانون الأول 2019، أنّه يتعين على المسافرين جواً تقديم فحص يثبت عدم إصابتهم بالفيروس، قبل الصعود إلى الطائرة. وحضّت حاكمة العاصمة اليابانية طوكيو، أمس، السكان على البقاء في منازلهم خلال عطلة نهاية الأسبوع المقبلة والممتدة لأربعة أيام، خصوصاً مع الارتفاع الأخير في الإصابات. وبلغت العاصمة طوكيو حالة الإنذار القصوى، مع تحذير الخبراء من أنّ العدوى تنتقل غالباً في شكل سريع وواسع. وقالت الحاكمة يوريكو كويكي، خلال لقاء مع خبراء الأمراض المعدية، إنّ «العدوى تنتقل، ليس فقط بين صغار السن، وكبار السن». وتابعت: «أطالب بالامتناع عن الخروج بقدر الإمكان، خصوصاً كبار السن والأشخاص ذوي الحالات المرضية». وبلغ عدد الإصابات اليومية في طوكيو 293 إصابة، الأسبوع الماضي، وهو مستوى غير مسبوق. واستمر الرقم أعلى من 200 إصابة في الأيام الأخيرة. وسجّلت اليابان أكثر من 26,300 إصابة ونحو ألف وفاة.

في بوليفيا، أعلنت قوة الشرطة لمكافحة الجريمة أنّ عناصرها سحبوا أكثر من 400 جثة من الشوارع والمنازل في كلّ أنحاء البلاد خلال خمسة أيام، من بينهم 85 في المائة توفوا بسبب فيروس كورونا. وقامت الشرطة بين 15 و20 يوليو/تموز الجاري بسحب نحو 191 جثة في كوشابامبا (وسط) و141 في لاباز و68 في سانتا كروز، المنطقة الواقعة في شرق البلاد والتي تسجل نحو نصف الإصابات البالغة 61 ألفاً في البلاد، كما قال المدير الوطني لقوة الشرطة هذه، ايفان روخاس. وتم سحب 11 جثة أيضاً في بوتوسي، جنوبي غرب البلاد، وتسع في شويويساكا (جنوب شرق). وبوليفيا التي تعد 11 مليون نسمة، سجلت رسمياً نحو 2300 وفاة منذ بدء انتشار الوباء، من أصل نحو 63 ألف إصابة.

على الصعيد العلمي، خلص علماء إلى أنّ فيروس كورونا الجديد يمكن أن يبقى عالقاً في الجو من خلال الرذاذ الصادر عن مرضى حين يتكلمون ويتنفسون، من دون أن يتوافر أيّ دليل حتى الآن بأنّ هذه الجزيئات الصغيرة معدية، إلى أن استنتجت دراسة هذا الأسبوع أنّها قادرة بالفعل على التكاثر. فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها علماء في جامعة «نبراسكا» الأميركية، للمرة الأولى أنّ جزيئات كورونا أخذت من هواء غرف مرضى به قادرة على التكاثر والتسبب بالتالي في عدوى. ويعزّز هذا فرضية انتقال الفيروس ليس فقط عبر السعال أو العطس إنّما عبر التحدث بطريقة عادية والتنفس، وأنّ الجزيئات المعدية من الفيروس يمكنها أن تبقى عالقة لمدة طويلة في غياب التهوية، كما تقطع مسافة تفوق المترين التي يوصى بها ضمن إجراءات التباعد الاجتماعي.

وسجل العالم حتى مساء أمس أكثر من 15 مليوناً و100 ألف إصابة، شفي منها نحو 8 ملايين و500 ألف، وتوفي أكثر من 620 ألفاً، بحسب جامعة «جونز هوبكنز».

فسبكة

بينما يهتم العالم بفيروس كورونا الجديد، وتنشغل دوله به، وبما يرتبط به من علاجات محتملة ولقاحات تكرس لها الميزانيات الكبيرة، حذرت صفحة منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» من تراجع مثير للقلق في تطعيم الأطفال باللقاحات الأساسية، إذ ابلغ أكثر من 60 بلداً عن تعطيلات في الخدمات المنفذة للرواح الثاء جائحة كورونا. ودعت الى عدم السماح لهذه الأزمة بان تنهي عقوداً من التقدم الذي تحقق ضد الامراض المعدية الاخرى.

الوباء يحرم طلاب العراق من حفلات التخرج

عادة ما ينتظر الطلاب يوم تخرجهم للاحتفال بانتهاء سنوات قضوها في الدراسة، وبدء مرحلة جديدة من حياتهم. إلا أن فيروس كورونا حرمهم من فرحتهم هذه

بغداد ـ **محمود جبار**

لم يتوقع الطلاب في العراق أن يكونوا عاجزين عن الاحتفال بتخرجهم هذا العام، وهو الحدث الذي ينتظرونه مع عائلاتهم بفارغ الصبر. وعلى الرغم من الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد على مدى سنوات طويلة، إلا أن حفلات التخرج كانت تُقام في الجامعات والكليات وقاعات المناسبات، لكن يبدو أن فيروس كورونا كان أكثر قساوة، إذ حرم طلاب العراق من فرحة التخرج. وجرت العادة بأن تبدأ حفلات تخرج طلاب الجامعات والمعاهد في شهر إبريل/ نيسان وحتى بداية شهر مايو/ أيار. وسجل العراق أول إصابة بفيروس كورونا في 24 فبراير/ شباط الماضي في مدينة النجف (جنوب البلاد)، وما زال يسجل إصابات في مدن مختلفة، خصوصاً في العاصمة بغداد.

وكان التوقف عن الدراسة في مختلف المدارس والجامعات من بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية لمواجهة الفيروس، ما حرم الطلاب الذين أنهوا دراستهم الجامعية من التعبير عن فرحتهم. إلا أن الطالبة حنين أحمد تقول إن «فرحتها أكبر بكثير من فرحة حفل التخرج الذي خسرته». توضح لـ «العربي الجديد» أن والدتها أصيبت بكورونا وكانت على وشك أن تفقدها، لكنها تعافت بعد نحو شهر من العلاج. تضيف: «شفاء والدتي أنساني همي وحزني بعدم إقامة حفل تخرجي الذي كنت أنا وجميع أفراد أسرتي ننتظره». ولا يقتصر الاهتمام بإقامة حفلات التخرج على الطلاب فقط، إذ عائلاتهم تنتظر هذه المناسبة للفرح. تقول جنان السهيل إنها كانت تعد العدة لإقامة حفل خاص لتخرج ولدها، عدا عن حفلة تخرج جماعية يقيمها وأصدقاؤه. تضيف لـ «العربي الجديد»: «أحمد ولدي الوحيد، وقد قتل والده على يد الإرهابيين في عام 2005، وكان ما زال صغيراً. كنت أنتظر إقامة حفل تخرج خاص لكن لا أعرف من أين جاء فيروس كورونا».

وتحظى المناسبات الترفيهية باهتمام بالغ من قبل الجهات الراعية للعملية التربوية والتعليمية كونها تساهم في تحسين نفسية الطالب وتحفيزه على تحقيق أحلامه، بحسب أستاذ الإعلام في الجامعة المستنصرية (بغداد) حيدر شهيد هاشم. يقول لـ «العربي الجديد» إن «حرمان الطلاب من الاحتفال نتيجة الظروف الصحية التي فرضها فيروس كورونا له انعكاسات نفسية كبيرة على الطلاب، لا سيما أنهم بدأوا التحضير للاحتفال منذ مطلع العام الدراسي، وكانوا يأملون تحسن الظروف لتنظيم تلك الحفلات».

ويرى أنّ هذه الفعالية لها مكانة كبيرة في نفوس الطلاب، «كونها تعتبر الحفل الأكبر خلال مسيرة حياتهم باعتبارها تمثل يوم التتويج بالشهادة العلمية التي قضوا سنوات طويلة من حياتهم في العمل على تحقيقها، فضلاً عن كونها باتت تتخذ مظاهر خاصة لدى الأجيال الحالية». يُتابع: «نلمس الانكسار والحسرة لدى الطلاب من خلال تواصلنا معهم عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي».

ولحفلات التخرج في العراق طقوس خاصة، ويُقيم الطلاب أكثر من حفل تخرج. هناك حفل التخرج الرسمي الذي يقام داخل قاعات أو حدائق الجامعات، والحفلات غير الرسمية التي تأخذ أكثر من طابع، إذ يقيم طلاب الكليات جميعهم أو بعضهم حفلات تخرج من خلال ارتداء أزياء تنكرية داخل الجامعات، عدا عن حفلات أخرى يقيمونها في قاعات مناسبات خاصة، علماً أن بعض هذه الحفلات تكلف مبالغ مالية كبيرة بتقاسم تكاليفها الطلاب في ما بينهم. ويلفت ليث العبيدي، الذي يدير قاعة مناسبات في بغداد، إلى أن التخرج يعدّ موسماً جيداً لربح. يقول لـ «العربي الجديد» إن «موعد حفلات التخرج ينطلق في الربيع تزامناً مع موسم حفلات الزفاف، وبالتالي يكون هناك إقبال على حجز القاعات لمختلف المناسبات».

وخلال هذه الفترة، يوضح العبيدي أن أسعار حجوزات قاعات المناسبات ترتفع، وتقام في اليوم الواحد أحياناً ثلاث مناسبات داخل القاعة الواحدة. يضيف: «غالباً، فإن القاعات تحجز لمناسبتين في اليوم الواحد أثناء الموسم المزدحم. تبدأ الحفلة الأولى عند الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الرابعة من بعد الظهر، فيما تبدأ الثانية عند الساعة الخامسة مساء وتنتهي في العاشرة ليلاً». وخلال موسم حفلات التخرج، تقام في القاعة الواحدة أحياناً ثلاث حفلات (خمس ساعات لحفلتين وثلاث ساعات لحفلة واحدة). بذلك، توفر الحفلات دخلاً جيداً ليس فقط لأصحاب قاعات الحفلات والعاملين فيها بحسب العبيدي، بل لعدد كبير من أصحاب المهن، كالموسيقيين ومعدي الأطعمة والحلويات والمصورين وغيرهم.

وعادة ما يعمد المتخرجون إلى إقامة جلسات تصوير بعدّ بعضها مكلفاً للغاية، ويرتدون أزياء خاصة بالمناسبة. وأحياناً، يقيمون جلسات تصوير في منطقة صحراوية، وينصبون الخيم ويرتدون أزياء بدوية، أو يُجسدون شخصيات تاريخية ويسافرون إلى إحدى المناطق الأثرية لكي يلتقطوا الصور هناك. ويعتمدون في جلسات التصوير هذه على مصورين محترفين. يقول سعد اللامي، وهو مصور يعتمده الطلاب في جلسات تصوير حفلات التخرج، إن هذه الحفلات «توفر فرصة للشهرة أيضاً بالنسبة للمصورين». يضيف لـ «العربي الجديد» أن «المصورين المحترفين يتنافسون اليوم لابتكار جلسات تصوير كي يجذبوا إليهم الطلاب خلال موسم التخرج، وبالتالي ينالون شهرة لدى تصوير هذه المناسبات، فضلاً عن كونها تدر ربحاً جيداً». ويستدرك قائلاً: «الموسم الحالي لم يعد كما في السابق، بل كان موسم خسارة بالنسبة للكثير من المصورين».

حفل تخرج ما قبل كورونا (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

قصة لاجئ

قاومنا جنود الاحتلال في مخيم عين الحلوة عندما اجتاحت إسرائيل لبنان في عام 1982

محمود حجير
ودّع فلسطين وهو في الخامسة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

«أتى جيش الإنقاذ إلى بلدتنا السميرية (شمال عكا) وقال: اخرجوا من بيوتكم الآن. ثلاثة أيام وتعودون. لكننا حتى اليوم لم نستطع العودة إلى تلك البيوت، ومنها بيتنا الذي تركته وأنا في الخامسة من عمري». هكذا يتذكّر محمود حجير، المقيم في مخيم عين الحلوة (جنوب لبنان) آخر يوم في بلدته السميرية بفلسطين. يتابع: «يوم خرجنا من فلسطين، خرجت أنا وأمي وأختي، لكن أبي ظل في فلسطين بقاوم».

يروي: «عندما خرجنا توجهنا بدايةً نحو بلدة عمقا الفلسطينية ومنها نحو القرى اللبنانية، سيراً على الأقدام، حتى وصلنا إلى بلدة رميش في جنوب لبنان، وبتنا تحت أشجار الزيتون. ومنها انتقلنا إلى مخيم الرشيدية، بانتظار تحسن الأوضاع، بقينا في الرشيدية مدة شهر، ومن ثم انتقلنا إلى مدينة صيدا، تحديداً إلى منطقة الطوارئ المحاذية لمخيم عين الحلوة، حيث الخيام والناس، وعشنا عائلتين في خيمة واحدة لأن عدد أفراد عائلتنا كان محدوداً». يتابع: «لحق بنا والدي بعد عام تقريباً عشنا خلاله فترة صعبة وعانينا من شح في المال والطعام ومن صعوبة العيش في الخيمة بعدما كنا نعيش في بيوتنا».

يروي: «قاومنا جنود الاحتلال في مخيم عين الحلوة، عندما اجتاحت إسرائيل لبنان في عام 1982، وظللنا نقاوم إلى حين سقوط المخيم. أذكر أن ابن عمي جاء حينها وقال إن جنود الاحتلال صاروا عند مداخل عين الحلوة. عندها خبأت سلاحي في كومة من الخشب، وركبت سيارة أحد الأشخاص وتوجهنا نحو مدينة صيدا، حيث توزعنا على الملاجئ، وكان القصف الإسرائيلي متواصلاً، براً، وبحراً، وجواً».

عندما دخل جنود الاحتلال الصهيوني إلى مدينة صيدا كانوا يدعون الناس إلى التجمع عند شاطئ المدينة، القريب من محلة مستديرة الراهبات، وهناك يصطفون تحت أشعة الشمس الحارقة، ويعتقلون من يعتقدون بحسب طلب العملاء «وبينما كنت متوجهاً نحو الشاطئ، التقيت بموظف يعمل في شركة مياه لبنان خباني في ملجأ، إلى أن انتهت موجة الاعتقال، فخرجت أبحث عن عائلتي».

يقول محمود: «دمّر المخيم وكان بيتي من ضمن البيوت التي دمرها طيران العدو، لذلك بعد أن انتهت المعارك لم أعد إليه مباشرة، بل سكنت في مدينة صيدا مدة طويلة إلى أن عدت وبنيته من جديد. احتاج الأمر وقتاً طويلاً، فقد كنا نجمع المال حتى نستطيع بناء البيت». ورغم كل ما مرّ به ما زال الأمل يملأ قلب محمود بالعودة إلى فلسطين، فكل ما قام به من عمل فدائي كان من أجل تحريرها، والعودة إليها، بحسب ما يختم.